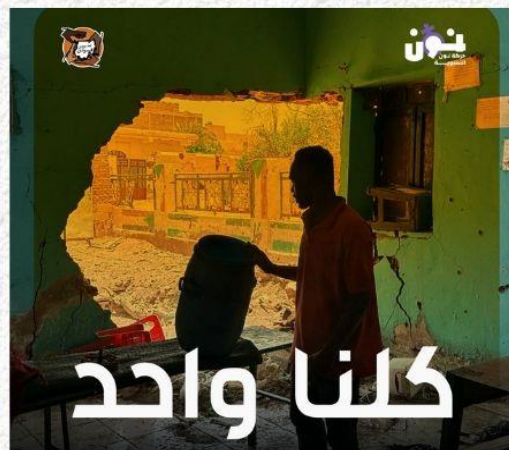
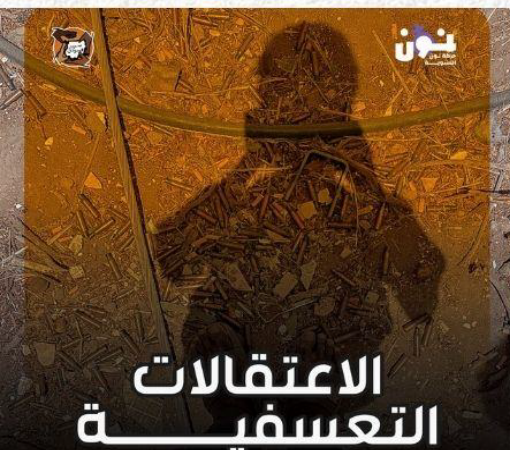


الاعتقالات والانتهاكات بالتعاون في السودان بعد حرب 15 أبريل 2023



• مقدمة:

مع اندلاع حرب 15 أبريل 2023 واتساع نطاق العنف المسلح في ولايات السودان المختلفة، برز مصطلح "المتعاون" كمصدر شك مشروع حول ولائات بعض الأفراد الذين يُتهمون بتقديم معلومات أو دعم لأحد طرفي النزاع، وبخاصة ميليشيا الدعم السريع، مقابل مصالح مادية أو غيرها. يُعتبر هذا التقرير محاولة لتسليط الضوء على أوضاع الاعتقالات، والانتهاكات، والاتهامات بالتعاون، إلى جانب تحليل الأوضاع الإنسانية والسياسية والاجتماعية التي يمر بها السودان في ظل هذه الحرب.

وفي هذا السياق، جاءت حملة التضامن مع متهمي/ات "التعاون" كمبادرة إعلامية أطلقتها منظمة نون النسوية، تهدف إلى فضح ممارسات الاعتقال التعسفي، والمحاكمات الميدانية، والتصفيات الجسدية التي تتم تحت ذريعة "التعاون مع الدعم السريع"، وغالبًا ما تُنفذ هذه الإجراءات دون أي مسار قانوني واضح أو ضمانات للعدالة. تستهدف الحملة التضامن مع النساء والرجال الذين طالتهم هذه الاتهامات الجُزائية، وتسعى لتقديم سردية بديلة تُعيد الاعتبار للضحايا و تنزع الشرعية عن منطق الانتقام والتخوين الذي تتبناه الدولة السودانية في ظل الحرب. تركز الحملة على التوعية الجماهيرية وربط القضية بسياقات أوسع، تشمل استهداف الناشطين/ات في "الولايات الآمنة" التي تواجه خطر الاجتياح أو التصعيد الأمني، كما تهدف إلى تمكين المتابعين والمهتمين من الوصول إلى فهم أعمق عبر محتوى مفصل وإنساني يفضح استخدام "تهمة التعاون" كأداة للقمع وتبرير العنف والإفلات من العقاب.

• تعريف المتعاون قانونيا واجتماعيا:

بعد اندلاع حرب الـ ١٥ أبريل ومع توسّع دائرة العنف والصراع المسلح وامتدادها لولايات غير ولاية الخرطوم، ظهر مصطلح "متعاون" كتشكيك مشروع في ولائات بعض المشتبه بهم بتقديم معلومات تعين ميليشيا الدعم السريع في مساعيها الإجرامية مقابل مصالح مادية مختلفة، مع اتساع دائرة الاتهام يحتم علينا التزامنا بطلب العدالة و تحرّي الدقة في مثل هذه الأوضاع الصعبة والمعقّدة، قبل امتلاك إجابات علينا أن نسأل الأسئلة الصحيحة. فمن هو\هي المتعاون\ المتعاونة؟

حكمت محكمة جنايات عطبرة بولاية نهر النيل على صافيناز فؤاد كباشي (٢٤) عاما بالإعدام شنقا حتى الموت، تحت المواد (٥٠ _ ٥١-٢٦) المعنية بالتعاون مع قوات الدعم السريع والجرائم الموجهة ضد الدولة.

المتعاون، وفقًا للقانون الجنائي، هو كل من يشارك في تسهيل ارتكاب جريمة بقصد واضح. يُعامل قانونيًا وفقًا لأحكام المحرض (المادة 25)، ويعاقب بالعقوبة المقررة للمحرض بناءً على الحالة:

1. إذا لم تقع الجريمة أو لم يُشرع فيها: يعاقب بالسجن حتى 5 سنوات.
2. إذا وقعت الجريمة أو شُرّع فيها: يعاقب بالسجن حتى 10 سنوات، أو بالغرامة، أو بكليهما.
3. إذا حضر وقوع الجريمة بعد تحريضه عليها: يُعتبر مرتكبًا للجريمة.
4. إذا أدى التحريض إلى جريمة أخرى: يتحمل المسؤولية إذا كانت النتيجة متوقعة.

• قانون الوجوه الغريبة:

اعتقلت الاستخبارات العسكرية التابعة للجيش السوداني بمدينة شندي في ولاية نهر النيل 16 شخصاً من أبناء جبال النوبة، جميعهم منتمون للكنيسة المسيحية السودانية بمنطقة العزبة في الخرطوم بحري.

تمت الاعتقالات على دفعات منذ السادس من أكتوبر 2024، حيث جرى توقيف المعتقلين في موقف شندي عند وصولهم من الخرطوم بحري مع عائلاتهم، التي أُخلي سبيلها لاحقاً وعدد أفرادها 57 شخصاً، بينهم نساء وأطفال.

نُقل المعتقلون إلى مراكز احتجاز تابعة للاستخبارات العسكرية بمدينة شندي، وسط غياب تام للمعلومات حول أوضاعهم أو التهم الموجهة إليهم، مع منع زيارتهم أو الاطلاع على أسباب الاعتقال. أعرب ذوو المعتقلين عن مخاوفهم من تعرضهم للتعذيب، مطالبين المنظمات الدولية بالتدخل العاجل. في السياق ذاته، أصدر اتحاد محامي جبال النوبة بياناً استنكر فيه هذه الاعتقالات ووصفها بالسلوك العنصري ضد أبناء المنطقة، مؤكداً أن حرية الحركة والتنقل حق أساسي يكفله الدستور والقانون السوداني والدولي، ولا يجوز انتهاكه عبر الاعتقالات التعسفية. وحمل الاتحاد السلطات الولائية والأجهزة الأمنية مسؤولية ما حدث، مطالباً بالإفراج الفوري وغير المشروط عن المعتقلين. أشار "جاتيغو أموجا دلمان"، القيادي في الحركة الشعبية شمال، إلى أن هذه الاعتقالات جاءت على أساس عرقي، منتقداً ما وصفه بـ"قانون الوجوه الغريبة" الذي تتبناه السلطات.

في مارس 2024، بدأ التعامل بما يُعرف بـ"قانون الوجوه الغريبة" وهو قانون عرفي تم استخدامه في دارفور قبل اليوم. في حقيقة الأمر لا يوجد قانون بهذا الاسم بل أمر طوارئ يعمل عبر تصنيف الأفراد بناءً على سحتنتهم وخلفياتهم الاجتماعية، في نقاط التفتيش ومقار الدولة الرسمية المختلفة، عبر حزمة تدابير غير قانونية ومخالفة للدستور السوداني يتم العمل بهذا الأمر من قبل الأجهزة النظامية بشكل واسع وبدون مناهضة سياسية أو اجتماعية، في سياق تتضاءل فيه مساحات التضامن و تتأجج نيران الصراع مطالبة بالتنكيل بآخرين لا نعلم عنهم وعن سياقاتهن/م شيئاً، طلباً لأمن وأمان لن يتحققا لمجموعة دون الأخرى. تتضرر من هذه الأوامر فئات بعينها، المشترك بينها ظلال التهميش قبل وعبر حرب الـ15 من أبريل، في استهداف واسع لحركة تنقلات مواطني غرب السودان ووسطه، يعزز تنفيذ هكذا أوامر التمييز العرقي والجهوي في بلاد مشتعلة بالفعل ويهدد حتى الفرص المستقبلية بوحدة وسلام عادلين. يعاقب القانون السوداني على التمييز ويكفل حماية الأفراد من الاعتقال غير المشروع، لكن في ظل أوضاع الطوارئ التي دخلت عامها الثالث الآن، يتم تجاهل هذه النصوص تماماً.

• الاعتقالات التعسفية:

في ولاية كسلا، شهدنا حادثة مروعة في سبتمبر ٢٠٢٤ قامت خلالها عناصر تابعة لجهاز الأمن والمخابرات بتصفية المدني الأمين محمد نور بعد اعتقاله وإخفائه قسراً. تعرض الأمين لتعذيب وحشي داخل المعتقل، انتهى بمقتله، بتهمة تعاونه المزعوم مع قوات الدعم السريع. رغم خطورة هذه الاتهامات، لم تُقدم أي أدلة تثبتتها، ولم تُتبع الإجراءات القانونية التي تكفل حقه في محاكمة عادلة. هذا التصرف يمثل انتهاكاً جسيماً لقانون الإجراءات الجنائية السوداني، والمادة (5) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة (6) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وكذلك الاتفاقية

الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. في رد فعل غاضب، خرج أهالي المنطقة في تجمع سلمي أمام مقر جهاز الأمن والمخابرات للتنديد بهذه الجريمة والمطالبة بالعدالة. لكن السلطات المحلية واجهت هذا الاحتجاج بالقوة المفرطة، حيث استخدمت الذخيرة الحية والغاز المسيل للدموع لتفريق المحتجين، ما أدى إلى إصابة العديد منهم. وعكس حالة مقلقة من التعدي على حقوق الإنسان في المنطقة.

القوانين السودانية، بما في ذلك الدستور والقوانين الجنائية، تحمي الأفراد من الاعتقال التعسفي وتكفل لهم الحق في محاكمة عادلة. عبر الديكتاتوريات المختلفة تم تهديد هذا الحق لكن ما يحدث اليوم مستوى مختلف تمامًا. تُستخدم أوامر الطوارئ لاعتقال الأفراد دون أي سند قانوني، مما يمثل انتهاكًا واضحًا للقانون المحلي والدولي. يجب أن نطالب باحترام الدستور والعودة إلى سيادة القانون. العدالة حق للجميع وغيابها يهدد الجميع ولو بعد حين، فلنقف معًا لتحقيقها.

أشارت تقارير وجود نساء وأطفال ضمن المعتقلين في مراكز تتبع للطرفين، حيث يتم احتجازهم مع بقية المعتقلين في ظروف قاسية. في سوق صابرين بأمدردمان، الذي تديره هيئة العمليات التابعة لجهاز المخابرات العامة، ذكرت "ر.ح"، بائعة شاي، أنها اعتُقلت مع ثماني نساء أخريات، جميعهن من غرب السودان، بتهمة التعاون مع الدعم السريع. أُطلق سراحها بعد 36 يومًا، لكنها خرجت مع مجموعة معتقلين آخرين دون معرفة مصير البقية. الجدير بالذكر أنه الكثير من الأسماء والذين يعملون في سياقات الطوارئ تم إطلاق سراحهم بعد تضامن واسع على مواقع التواصل الاجتماعي، عكس ما يحدث حال المعتقلة امرأة تمتن ببيع الشاي أو أي من الأقليات الإثنية أو الغير معروف لهم/ن نشاط في العمل العام.

أما "م.ح"، وهو محاسب، فتم اعتقاله في مركز جامعة السودان المفتوحة، حيث رأى بنفسه وجود حوالي 12 امرأة وعدد كبير من القُصّر الذكور بين المعتقلين.

في السودان، لا تستثني الاعتقالات النساء والأطفال. في مراكز الاعتقال المؤقتة والدائمة، يعيش هؤلاء في ظروف غير إنسانية، محرومين من حقوقهم الأساسية.

رصدت تقارير العديد من الحالات التي تُظهر سوء المعاملة في هذه المراكز، حيث يُحتجز الأطفال والنساء معًا دون تفريق أو تقديم أي رعاية صحية أو نفسية.

من المهم أن نذكر أن مليشيا الدعم السريع تتبع نفس الأساليب والممارسات القمعية، حيث تقوم باعتقال المواطنين في داخل الخرطوم بتهمة التعاون مع الجيش، ومن ثم تصفيتهم بدم بارد. هذا الاستهداف ليس عشوائيًا، بل يشمل قسوة غير مبررة في التعامل مع المدنيين الذين لم يكن لهم يد في الصراع. علاوة على ذلك، فقد انتشرت بعض قوائم المعتقلين التي أصدرها الدعم السريع على مواقع التواصل الاجتماعي، والتي شملت أسماء أشخاص تم الحكم عليهم بالإعدام لمجرد وجودهم في مناطق تحت سيطرة الجيش أو علاقتهم بمناطق النزاع. هذه القوائم التي لم تستند إلى أي دليل قانوني أو محاكمة عادلة، وتمثل سابقة خطيرة في استخدام قوائم الاعتقال كوسيلة لتصفية الحسابات السياسية والشخصية. وأصبح مجرد وجود الأفراد في هذه المناطق، سواء كان بسبب ظروفهم الاجتماعية أو الاقتصادية، سببًا كافيًا للاعتقال والتصفية. هذه الممارسات تفتح بابًا واسعًا للاعتقالات التعسفية والتصفية الجسدية، مما

يزيد من معاناة المواطنين الأبرياء ويعزز من حالة الفوضى والظلم السائدة. فأصبح المواطن السوداني عالقاً بين سندان تهم التعاون مع الدعم و مطرقة تهم التعاون مع الجيش، و هو براء من كليهما.

اعتقال النساء والأطفال جريمة لا يمكن تبريرها بأي ظرف، وهي انتهاك صارخ لحقوقهم. ورغم أن السودان لم يوقع على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، إلا أنه ملتزم باتفاقيات دولية تُجرّم الاعتقال التعسفي، منها العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. ومع ذلك، يستمر الاعتقال التعسفي في البلاد بشكل يثير القلق، حيث توثق منظمات حقوق الإنسان بشكل متكرر تجاوزات تطال الفئات الأكثر هشاشة. الصمت لم يعد خياراً، والمحاسبة يجب أن تطال كل من تورط، أيًا كان موقعه .

• استهداف المتطوعين والمتطوعات:

من قبل اندلاع سياق حرب الـ15 من أبريل والتطوع في سياق العمل الإنساني في السودان كممارسة إنسانية متقدمة ومتجذرة. تصد الفيضان وتشديد ما انهدم، تفرع المضطر وتساعد في الحصاد نفيراً، و للمدن السودانية نصيبها من صور التكافل بأشكال ومؤسسات مختلفة، اليوم وفي سياق الطوارئ يخدم المتطوعات والمتطوعين السودانيون لسد الفراغ الناجم عن عدم انحياز الدولة السودانية لمصالح سكان السودان وغيابها عن تقديم الخدمات العامة. ضد العجز والفقر والجهل وغياب المعلومة، خلال عملهم في ظروف بالغة التعقيد وفي أحسن الظروف عبر دعم مادي ودون غطاء سياسي، يُتهم المتطوعون بـ"التعاون" مع الأطراف المتنازعة دون أي أدلة. يُجرّم من يقدم المساعدة الطبية أو الغذائية، حتى من يبقى في مناطق النزاع لقرار شخصي يفرضه بوضعه الاقتصادي أو الاجتماعي

وجودك في مناطق تحت سيطرة الدعم السريع يعني أنك عرضة للاشتباه والاعتقال والموت. يتم الحديث عن قوائم بأسماء "متعاونين\ات" تصدرها القوات المسلحة السودانية، وغالبًا ما يُعقل الناس بناءً على هذه القوائم، أو حتى لمجرد وجودهم هناك، وجودهم نفسه أصبح جريمة. الكثير من المتطوعين أُعتقلوا لفترات طويلة دون محاكمات. تُصدر أحكام بالإعدام تحت المواد 50 و51 من القانون الجنائي، ورغم أننا لم نشهد تنفيذها حتى الآن، إلا أن محاكمات ميدانية سُجلت؛ فجمع المعلومات صعب، لأن المدن السودانية تعيش يومها بين الخوف والفوضى.

وفي سياق هذه الحملات القمعية، اعتقلت استخبارات الجيش السوداني خلال أسبوعين فقط 10 متطوعين في مدينة كادوقلي، جنوب كردفان في مايو 2025، من بينهم طبيب. جميعهم يعملون ضمن غرفة الطوارئ المركزية التي تقدم الدعم الغذائي والإغاثي للنازحين، وتم اتهامهم بالتعاون مع الحركة الشعبية – شمال دون أدلة. الاعتقالات تمت وفق قوائم معدة سلفاً، وشملت أسماء إضافية قيد الملاحقة، مما أثار الذعر بين العاملين والعاملات في المجال الإنساني. يُظهر هذا النمط أن استهداف المتطوعين لا يأتي فقط في سياقات القتال بل أيضاً ضد كل من يقدم خدمة للمحتاجين.

أما المواطنون\ات الخارجون\ات من مناطق سيطرة الدعم السريع، يخضعون لتحقيقات تجعلهم متهمين حتى يثبتوا العكس، وهو أمر خاضع لمزاج الضباط وأحكامهم. فمثلاً في نهر النيل كان الاستهداف واضحاً للمواطنات والمواطنين من غرب السودان من خلفيات اثنية محددة، مما يجعل الوضع أكثر تعقيداً بالنسبة للنازحين والنازحات الوافدين\ات لهذه الولايات. هذه الاتهامات وتبعاتها من تهديد واحتجاز

وغيرها تعرض حياة المتطوعين للخطر، كما تُعرقل وصول المساعدات للمحتاجين. المتطوعون هم خط الدفاع الأول في مواجهة الكوارث، ويؤدون دوراً حيوياً في إنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة. إنهم طاقة هذا الحاضر وأمل المستقبل. لا تُبنى المجتمعات دون شباب وشابات يقومون لأجلها. لا بد أن نرفع أصواتنا لحماية ودعم المتطوعات والمتطوعين السودانيين.

• اعتقال المتطوعات في ظروف سيئة والابتزاز الواقع عليهن من قبل الأجهزة الأمنية:

في يناير 2024، اعتُقلت المتطوعة (ت.ا) من قبل جهاز الأمن والمخابرات الوطني واحتُجزت لمدة ثمانية أيام في ظروف قاسية. خضعت خلالها لتحقيقات طويلة ومتكررة، وقضت فترة احتجازها في غرفة مكتظة تضم أكثر من 30 امرأة وأطفالاً، وسط محدودية شديدة في استخدام الحمامات (مرتان يومياً لخمس دقائق فقط)، ونقص حاد في الطعام، إلى جانب معاملة قاسية وغير إنسانية.

شهدت المعتقلة (ت.ا) انتهاكات متعددة، منها الإساءات اللفظية بحق النساء المحتجزات ووصمهن بالدعارة، كما سمعت أصوات تعذيب وضرب من غرفة مجاورة، وشهدت حرمان امرأة مصابة بالسكري من الرعاية الطبية. وأثناء استجوابها، تعرضت للتهديد والترهيب من أحد الضباط باستخدام لغة مسيئة ومهينة. لم تُوجَّه لها أي اتهامات رسمية، لكنها أُجبرت على توقيع تعهد يمنعها من مغادرة مكان إقامتها.

هذه التجربة ليست استثناءً، بل جزء من نمط ممنهج من الاستهداف. فقد تعرضت ناشطات ومتطوعات للاعتقال خلال فترات متفرقة بين يناير ومايو 2024 دون توجيه تهم واضحة، وأُجبرن على التوقيع على تعهدات تحدّ من ممارستهن للعمل العام والمجتمعي.

ومن بين الحالات التي عكست مدى تعسّف هذه الاعتقالات، كانت قضية طالبة ضحى شعيب. بعد سيطرة الميليشيا على توتي 2023، تمكنت ضحى من الفرار إلى بحري ثم إلى مدينة الدامر، وظلت هناك حتى أكتوبر 2024، قبل أن تنضم إلى أسرتها في منطقة الثورة حيث تم إيواءهم في دار إيواء.

في 1 يناير 2025، تم اعتقالها من قبل الخلية الأمنية بكرري بتهمة التعاون مع الدعم السريع، رغم عدم وجود أي دليل يدعم هذه الاتهامات. فحص هاتفها أثبت أنه خالٍ من أي تواصل مع الميليشيات، لكن تم استجوابها بناءً على شهادات غير موثوقة، ومنها شهادات متناقضة لشاهد ادعى أنها كانت تبيع المخدرات. تم فتح بلاغ ضدها تحت مواد قانونية قد تصل عقوبتها إلى الإعدام، واستمرت في الحبس لأكثر من ثلاثة أشهر دون محاكمة عادلة. لم يتمكن القاضي من النظر في القضية بسبب نقله، مما يزيد من تأكيد أن محاكمتها لم تكن عادلة أو قانونية، بل كانت مشوبة بالانتهاكات القانونية.

قضية ضحى تسلط الضوء على التجاوزات القانونية، حيث تم اعتقالها بناءً على اتهامات غير مبررة واستخدام شهادات متناقضة لإدانتها، مما يعكس حالة من الظلم القانوني في التعامل مع المعتقلين السياسيين في السودان.

وفي امتداد لحملة الاستهداف الممنهج ضد المتطوعات، اعتُقلت المهندسة أزهير في 15 مايو 2025 المهندسة أزهير عقب مغادرتها مقر عملها بمنظمة في كادوقلي، على يد جهاز الأمن. هذا الاعتقال التعسفي يعكس خطورة البيئة القمعية التي تواجهها النساء العاملات في المجال الإنساني.

إن استهداف النساء في سياق النزاعات لا يقتصر على القمع المباشر، بل يمتد إلى استغلال النوع الاجتماعي كأداة لقمع دورهن العام وتقويض مشاركتهن. تصاعد العنف ضد النساء يعزز التمييز القائم، ويُضعف فرص الوصول إلى العدالة، مما يرسّخ بيئة معادية لإعادة بناء السلام ويهدد مستقبل التماسك المجتمعي في السودان. عندما تُستهدف النساء بالاعتقالات التعسفية والتحقيقات القاسية بسبب نشاطهن السياسي والاجتماعي، ويتعرضن لانتهاكات جسدية ونفسية، فإن ذلك يثير مشاعر الخوف والقلق لدى الأسر. في ظل النزاع المستمر، تصبح العديد من العائلات السودانية أكثر تحفظاً في السماح لبناتها بالمشاركة في العمل العام أو النشاطات السياسية خوفاً من تعرضهن لنفس المصير. هذه المخاوف تؤدي إلى فرض قيود أكبر على مشاركتهن في المجتمع، مما يقلل الفرص أمامهن للإسهام في التغيير الاجتماعي والسياسي. وهكذا، يشكل هذا القمع حلقة مفرغة؛ فتتقلص مشاركتهن العامة، مما يُستخدم كذريعة لإبعادهن عن الساحة الاجتماعية والسياسية.

• معاناة عائلات المعتقلين/ات:

معاناة عائلات المعتقلين/ات ليست مجرد أرقام في تقارير الانتهاكات، بل هي حكايات عن غياب مفاجئ يترك خلفه ألماً لا يوصف وتساؤلات ليست لها أي إجابات. في ولاية القضارف، يعيش أهالي المحتجزين قلقاً دائماً بسبب انقطاع الأخبار عن أحبائهم، خاصة مع الاحتجاز القسري والاتهامات الجاهزة التي تُوجّه بناءً على القبيلة أو النشاط المدني. عائلات بأكملها تُركت دون معيل، تُصارع أوضاعاً اقتصادية طاحنة.

نشر أحد أفراد جهاز الأمن مقطع فيديو على فيسبوك يتضمن تهديداً لشخص اتهمه بالانتماء لمليشيا الدعم السريع، وطالبه بتسليم نفسه، ملوحاً بأن حياة شقيقه المعتقل في السجن الحربي بمدينة سنجة في خطر. أحد الشقيقتين معروف بنشاطه السياسي في لجان المقاومة.

هذا الفيديو يسلط الضوء على استخدام أدوات التهريب العلني، ومحاولات ابتزاز عائلات المعتقلين، في ظل غياب العدالة القانونية، مما يشكل سابقة خطيرة في المشهد الأمني والسياسي السوداني.

قامت السلطات الامنية بمدينة كسلا باعتقال عضو لجان المقاومة عمر فضل الله عبدالسخي رزق الله المعروف ب"عمر هلالية" منذ شهر يوليو 2024 وكان قد قصد المدينة لعلاج والده.

تُجرى المحاكمات بتهمة التعاون مع الدعم السريع ضمن إطار يُفترض أنه قانوني، لكن وفقاً لإفادات محاميات ومحامين أجرينا معهم مقابلات، فإن العملية القانونية نفسها تعاني من خلل عميق. فالتفسير والتطبيق يتمان في بيئة مشبعة بالدعاية السياسية والاجتماعية، مما يُفرغ العدالة من معناها ويُحوّل القانون إلى أداة انتقام لا تحقق الإنصاف.

تظهر التجاوزات جلية حيث تستخدم منشورات على مواقع التواصل الاجتماعي كدليل إدانة المتهمين، دون التأكد من صحة الأدلة ولا إتاحة الزمن الكافي للمتهم للدفاع عن نفسه، كما حدث مع الناشط الطوعي أسامة حسن، من خشم القرية، الذي تمت محاكمته بـ"تقويض النظام الدستوري" وذلك على خلفية منشورات ناقدة لأداء المجلس العسكري على مواقع التواصل الاجتماعي.

تكميم أصوات المخالفين أو المنتقدين لممارسات أفراد الجيش السوداني والقوات التي تحت لواءه، سواء كانوا ناشطين/ات، متطوعين/ات في سياق الطوارئ أو حتى مواطنين/ات، يمثل مظهراً من مظاهر تسييس الأحكام ويشكك في عدالتها.

نحن ندعو لبيئة عدلية مستقلة، يتم فيها استخدام القضاء كأداة لتحقيق العدالة، كي نحافظ على ثقة المواطنين/ات في العملية العدلية على مستوى المؤسسات التنفيذية، فنتجنب الانقسامات الاجتماعية والسياسية.

أهالي هؤلاء المعتقلين/ات يعيشون الخوف في كل لحظة، في انتظار خبر، دون أي ضمان لسلامتهم أو حتى لمعرفة مكانهم. هؤلاء ليسوا مجرد أسماء تُضاف إلى قوائم المعتقلين، بل أفراد لهم ولهن عائلات تنتظر عودتهم وتعيش تحت وطأة غيابهم.

• البلاغات الكيدية:

السيدة (م.ع) هي مشرفة على إحدى التكايا في مدينة بحري، كرّست وقتها وجهها منذ بداية الحرب لخدمة المدنيين. بقيت في بحري مع والدتها زوجها، بعد أن فقد أثر زوجها الذي يعمل عسكرياً في الجيش، ورفضت والدته مغادرة المنزل على أمل عودته. اختارت (م.ع) البقاء إلى جانبها، وسحّرت نفسها للعمل في التكيّة رغم الظروف الصعبة.

عند اندلاع الحرب وسيطرة ميليشيات الدعم السريع على بحري، ساهمت (م.ع) في متابعة عمليات إجلاء المواطنين والمواطنات. وبعد استعادة المنطقة من قبل الجيش، وُجّه السكان إلى معسكر الأحامدة قرب السامرأب للتحقق من وضعهم الأمني. لمدة أربعة أيام، عملت (م.ع) على تنسيق جهود الإيواء والإطعام في المعسكر، وتواصلت مع غرف طوارئ بحري لتأمين المشمّعات اللازمة.

رغم هذه الجهود الإنسانية، تم توجيه بلاغ كيدي ضدها بالتعاون مع الميليشيا، بسبب واقعة إرسال جردل طعام لأحد الارتكازات القريبة من التكيّة – وهو أمر معتاد في واقع عمل التكايا لضمان استمرار الخدمة. هذه الممارسات ليست غريبة على من عمل في المجال، حيث يُطلب من العاملين تقديم الطعام أو التعامل مع سلطات الأمر الواقع مقابل الحصول على تصاريح العمل.

اليوم، ما زالت (م.ع) رهن الاعتقال والتحقيق، في وقت تُستخدم فيه البلاغات الكيدية سلاحاً عشوائياً وخطيراً، رغم غياب الأدلة، مع العلم أن بعض هذه التهم قد تصل عقوبتها إلى الإعدام.

• أوضاع اللاجئين في السودان بعد ١٥ أبريل:

"التسامح مع الأجانب تسبّب في مشاكل كثيرة، وسنشرع في ترحيلهم بعد تورطهم في القتال ضد الدولة" بعد تصريحه السابق، أصدر والي ولاية الخرطوم أحمد عثمان حمزة في يوليو 2024 قراراً يلزم الأجانب بمغادرة العاصمة السودانية في مهلة أقصاها خمسة عشر يوماً من تاريخ القرار، طالب الوالي المواطنين أن يكونوا خط الدفاع الأول ضد الخلايا النائمة بالالتزام بالقرار وعدم التستر على الأجانب. وقف الوالي بنفسه على حملات لضبط الأجانب المخالفين لقرار المغادرة واصفاً إياهم بالخطر الذي يهدد البلاد. يدفع الآلاف من اللاجئين بالسودان من جنسيات دول الجوار (إثيوبيا وتشاد) مثلاً، يدفعون ثمن

تورط بعض مواطنيهم في القتال لصالح ميليشيات الدعم السريع، إن ارتزاق بعض مواطني هذه الدول لا يمكن أن يكون مدخلا لكرهية اللاجئين منها أو قطع الصلات الشعبية مع شعوبهم.

راجت مؤخرًا سرديّة شعبية تتهم جاليات دول بعينها في السودان بأكملها بالتعاون مع مليشيات الدعم السريع، في محاولة لإسقاط مسؤولية جرائم الميليشيا عن السودانيّين. من المهم التمييز بين مواقف الحكومات الرسمية ومواقف شعوبها، فدعم بعض حكومات دول الجوار للمليشيا - إن وُجد - هو موقف سياسي لا يُعبّر بالضرورة عن شعوب تلك الدول. على المواطن السوداني أن يكون أكثر وعيًا وألا ينجر خلف خطابات الكراهية الجماعية التي لا تخدم سوى تأجيج الانقسام وتضليل الرأي العام عن المسؤول الحقيقي، إن سلوك أفراد الميليشيا الممنهج لا يرتبط بـ إثنية ولا جنسية محددة، لم يختَر اللاجئين/ات كونهم لاجئين/ات، لا أحد يختار أن يكون لاجئًا، نحن كسودانيات وسودانيّين نعلم ذلك جيدًا. يجب مناهضة حملات استهداف اللاجئين الرسمية و الشعبية و الالتزام بحقوق اللاجئين المنصوص عليها في القوانين والأعراف الدولية والرجوع إلى الجهات الرسمية للتعامل مع المتورطين في أعمال عسكرية أو استخباراتية لصالح الميليشيا و الجهات المتعاونة عبر منظومة عدلية قانونية منصفة وعادلة.

• انتهاكات ميليشيا الدعم السريع:

في يناير الماضي، هز خبر فاجع أهل السقاي السروراب شمال الخرطوم، حيث قامت قوات الدعم السريع بشنق الأستاذة نادية بلال محمد صديق بتهمة ملفقة بالتعاون مع استخبارات الجيش السوداني. كانت الأستاذة نادية من معلمات الرعيل الأول، وقد قدمت الكثير للعملية التعليمية، لكن هذا لم يشفع لها عند مليشيا الدعم السريع. فقد اقتادوها بعنف، ثم علقوا جثتها على باب منزلها بعد محاصرتها حتى فارقت الحياة.

هذه الحادثة تكشف عن نمط ممنهج من انتهاك حقوق المواطنين السودانيّين، حيث أصبح اتهام الأفراد بالتعاون مع الجيش السوداني - خاصة بالنسبة للذين لم يتمكنوا من مغادرة منازلهم بسبب الظروف الاقتصادية أو الاجتماعية - سمة بارزة في تصرفات ميليشيا الدعم السريع. فالعديد من المواطنين، الذين لم يتسنّ لهم النزوح إلى مناطق أكثر أمانًا، أصبحوا عرضة للاعتقال والتنكيل. وبالفعل، اعتقلت الميليشيا المئات في ظروف قاسية وغير إنسانية، حيث عانى المعتقلون من سوء التغذية الحاد، وكان بعضهم في حالة صحية يرثى لها لدرجة أن الأطباء لم يستطيعوا إنقاذهم. بعض هؤلاء المعتقلين فارقوا الحياة جوعًا، بعد أشهر من المعاناة.

في إحدى الحالات بعد تحرير مدينة ود مدني، اكتشف بعض الأهالي رائحة كريهة منبعثة من أحد أحواض الصرف الصحي في منزلهم. وعند التحقيق، تبين أن الجثة التي كانت ملقاة في الحوض كانت لأحد المفقودين الذين قتلوا على يد مرتزقة الميليشيا، ليصبح حوض الصرف الصحي مكانًا للبحث عن الضحايا المفقودين.

إلى جانب ذلك، في مخيم أبو شوك في مدينة الفاشر، شنت القوات المشتركة حملة اعتقالات واسعة طالت قيادات أهلية وناشطين بتهمة ملفقة مثل التحريض على مغادرة المخيم و التعاون مع قوات الدعم السريع. ورغم القصف المدفعي والجوي المكثف الذي استهدف المخيم وأسفر عن مئات القتلى

والجرحى، أكدت منسقية النازحين أن الهدف من هذه الاعتقالات هو قمع السكان الأبرياء واستخدامهم كدروع بشرية.

وفي أواخر أبريل المنصرم، فُجِع السودانيون/ات بمأساة جديدة، حيث أقدمت مليشيا الدعم السريع على إعدام ٣١ مواطناً و مواطنة من سكان حي صالحة بأم درمان، بينهم أطفال، فقط لأنهم ظلوا في منازلهم أو اشتبهت المليشيا في علاقتهم بالجيش السوداني. لم تكن هناك محاكمات ولا أدلة، فقط أوامر بالقتل نفذها عناصر الدعم السريع بدم بارد، وبعض الأهالي وثّقوا المشهد بعدسات هواتفهم، إذ ظهرت المليشيا وهي تطلق النار على مدنيين عُزل في الشوارع. إن هذه المجزرة كغيرها من مجازر المليشيا لا تقل عن كونها جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية. هذه المجازر لا تحدث في الخفاء، بل في وضوح النهار، أمام أعين العالم الذي يواصل صمته، بينما تُزهق أرواح الأبرياء ويُرهب من تبقى منهم في مناطق سيطرة المليشيا.

أضافت مجزرة النهود التي ارتكبتها مليشيا الدعم السريع في مطلع مايو الجاري فصلاً دموياً جديداً إلى سجل انتهاكاتها؛ إذ صُفِّي أكثر من 100 مدني، بينهم 21 طفلاً و15 امرأة، وسط نهب ممنهج للإمدادات الطبية والأسواق، وتخريب مستشفى النهود التعليمي. تأتي هذه الجريمة ضمن نمط متكرر من استهداف المدنيين وتدمير ما تبقى من الخدمات الحيوية.

هذه الانتهاكات المروعة من مليشيا الدعم السريع تفضح زيف الادعاءات وتكشف عن حجم الوحشية التي يتعرض لها المواطن السوداني في حرب لا تعرف حدوداً. فالمليشيا لا تكتفي بقتل المواطنين، بل تنتهك حقوقهم بعد وفاتهم، وتستهدف حتى جثثهم بالتنكيل والتمثيل بها. و الأبرياء من ذلك، أن هذه الأعمال الشنيعة تُزرع في نفوس الأسر الخوف والقلق على حياتهم وحياة أحبائهم. وبذلك، فإن مليشيا الدعم السريع تساهم في ترسيخ بيئة من الرعب والتخويف.

إن هذه الانتهاكات تؤكد أن مليشيا الدعم السريع لا تحترم حرمة الحياة أو الموت، وتنتهك كل حقوق المواطنين/ات السودانيين/ات بشكل مستمر، مما يهدد مستقبل السلام والتماسك المجتمعي في السودان.

• اتهامات عشوائية وعدالة غائبة: انتهاكات الميليشيات المتحالفة مع الجيش وتمزيق النسيج السوداني:

في زمن تختلط فيه مفاهيم الوطنية بالخيانة، وتُستخدم المصطلحات كسلاح سياسي، يصبح من الضروري فضح ازدواجية الخطاب والمفاهيم. من بين هذه المصطلحات، تبرز كلمة "مليشيا" كمفتاح لفهم ما يجري.

ففي الخطاب السوداني السائد، تحوّلت الكلمة إلى اتهام يلصق حصرياً بقوات الدعم السريع، وكأنها الوحيدة الخارجة عن القانون. لكن الحقيقة المؤلمة أن كل جماعة مسلحة لا تخضع لمساءلة قانونية، وتعمل خارج النظام الرسمي للدولة، هي مليشيا، أيًا كانت رايتها أو شعاراتها. هذا التعريف ينطبق بدقة على الجماعات المسلحة المتحالفة مع الجيش، والتي تمارس سلطتها المطلقة على المدنيين، وتفرض

أحكامًا عرفية بقوة السلاح بموافقة المؤسسة العسكرية. التغاضي عن هذه الحقيقة لا يخدم سوى ازدواجية المعايير، ويمنح الغطاء للإفلات من العقاب.

منذ بداية الحرب، برزت الميليشيات المتحالفة مع الجيش كلاعب غير رسمي، لكن ذو تأثير فعلي على الأرض، خصوصًا في المناطق التي أعاد الجيش السيطرة عليها. هذه الميليشيات، التي تقدم نفسها كقوة إسناد للجيش، باتت تمارس سلطات شبه مطلقة، بعيدًا عن القانون والمساءلة، حيث تحوّل "اتهام التعاون مع الدعم السريع" إلى تهمة جاهزة تُستخدم لتصفية الحسابات، وبسط السيطرة، وترويع السكان.

في ود مدني، ظهر أحد أفراد هذه الميليشيات في تسجيل مصور يهدد فيه علنًا بقتل **6800 شخص**، متهمًا إياهم بالتعاون مع الدعم السريع. وصرّح بأن هؤلاء لن يُسلموا للشرطة أو النيابة، بل "**سيُلقون في البحر**"، في انتهاك صارخ لكل المعايير القانونية والأخلاقية. لم تكن هذه التصريحات مجرد تهويمات فردية، بل تأتي في سياق تصاعدي من الانتهاكات، حيث أظهرت مقاطع أخرى أسرى مقيدين، معصوبي الأعين تحت حراسة الجيش، ما يعكس تعاونًا ضمنيًا أو مباشرًا بين الميليشيات والجيش في تنفيذ هذه الممارسات.

وقد وثّق "محامو الطوارئ" انتهاكات جسيمة وقعت يوم 29 سبتمبر في منطقة الحلفايا بحري شمال العاصمة، ارتكبتها إحدى الميليشيات المتحالفة مع الجيش وأفراد من الجيش، شملت عمليات اعتقال تعسفي وتصفية جسدية لمدنيين وعسكريين، بناءً على تهمة بالتعاون مع الدعم السريع. أفادت التقارير بأن الانتهاكات كانت بدوافع عرقية ومناطقية، واستجابة لدعوات تحريض وكرامية، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني، و ترقى لجرائم ضد الإنسانية.

كما أوردت تقارير دولية وشهادات من أقارب الضحايا أن هذه الميليشيات أعدمّت عشرات الشبان في الحلفايا، بعد عبورها من أم درمان إلى الخرطوم بحري. وبحسب إفادات محلية، فقد رافقهم فقهاء شرعيون أصدروا فتاوى تشرّع القتل بناءً على وشايات، دون أي محاكمات عادلة. إحدى الضحايا كان شابًا يبلغ من العمر 18 عامًا، عاد فقط لحراسة منزل أسرته من اللصوص. قُتل، وحين حاول والده استعادة جثمانه، قيل له إنه سيلقى نفس المصير. كما قُتل لاجئ من جنوب السودان في اليوم ذاته، ووُصف بـ "الع**بد"، في مشهد يعكس الأبعاد العنصرية والانتهاكات المتكررة ضد الفئات المهمشة.

هذا التواطؤ، أو على الأقل غض الطرف من المؤسسة العسكرية عن ممارسات هذه الميليشيات، يفتح الباب واسعًا أمام عنف غير منضبط، تُستخدم فيه الحرب كمبرر لإرهاب المجتمعات المحلية وإخضاعها، تحت مظلة محاربة "الخونة". بل إن هذه التهم باتت سلاحًا سياسيًا واجتماعيًا لتصفية معارضين أو المختلفين أو حتى أقليات إثنية، سواء كانوا نشطاء، أو مدنيين عاديين لا علاقة لهم بأي طرف مسلح.

تأثير هذه الممارسات على المجتمع السوداني كارثي. في بلد نسيجه الاجتماعي هش، وقائم على تعايش أعراق وثقافات متعددة، تسهم هذه الحملات في خلق انقسامات عميقة، وتؤسس لدوامة جديدة من الانتقام والوصم الاجتماعي. يتحول الخوف من الميليشيات إلى جزء من الحياة اليومية، وتتلاشى ثقة الناس في القانون والعدالة، في وقت تغيب فيه الدولة وتنهار مؤسساتها القضائية.

إن استمرار هذه الانتهاكات وتبريرها تحت شعارات الدفاع عن الجيش أو الوطن، لن يؤدي إلا إلى مزيد من الانقسام والدمار. فكما أن جرائم الدعم السريع لا تغتفر، فإن تحويل المدن "المحررة" إلى مسارح

للانتقام والبطش باسم الوطنية، هو خيانة مضاعفة. ما يحتاجه السودان اليوم ليس ميليشيات إضافية، بل دولة قانون ومحاسبة، تعيد للمجتمع توازنه، وتضع حداً لمن يتاجرون بالدم تحت عباءة الشرف والانتماء.

• خاتمة:

إن ما استعرضه هذا التقرير من شهادات ووقائع ليس سوى غيض من فيض جرائم تُرتكب يوميًا بحق المدنيين/ات في السودان، في ظل حرب لا تُبقي ولا تذر، تتغذى على الكراهية، وتُدار بمنطق الانتقام، وتتخذ من الاتهامات الجاهزة والتجويع والترهيب أدوات لإخضاع مجتمع أنهكته سنوات القمع والحروب. من الخرطوم إلى النهود، ومن ود مدني إلى الفاشر، يتكرر المشهد ذاته: قتل بلا محاكمة، اعتقالات عشوائية، اغتصابات، تجويع، واستخدام للأحياء والنازحين كدروع بشرية، في انتهاك سافر لكل موانئ حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

لقد انكشف زيف خطاب "الوطنية" الذي تستخدمه أطراف النزاع لتبرير جرائمها، وتحولت الساحة السودانية إلى مسرح لجرائم حرب وجنایات ضد الإنسانية تُنفذ على مرأى ومسمع العالم. لا فرق بين من يطلق النار في وضح النهار على جنث المدنيين، ومن يبرر القتل باسم الشرف والانتماء، أو يصدر فتاوى تشرعن التصفية الجسدية بناءً على الوشاية والانتماء الإثني أو السياسي.

تساقطت الأقنعة، واتضح أن الكارثة لا تكمن فقط في سلوك الميليشيات، بل في غياب دولة القانون، وفي التواطؤ الرسمي، أو الصمت المتواطئ، الذي يفتح الطريق أمام الإفلات من العقاب ويؤسس لدوامات انتقام لا تنتهي. إن ما يتعرّض له المواطنون/ات في السودان اليوم، سواء تحت سيطرة الدعم السريع أو الميليشيات المتحالفة مع الجيش، هو شكل من أشكال الإبادة التدريجية، يهدد ما تبقى من النسيج الاجتماعي، ويقوّض أي أفق للسلام أو العدالة الانتقالية.

وعليه، فإن استعادة السودان لا يمكن أن تتم عبر استبدال طغيان بآخر، أو استثمار دماء الأبرياء في معارك نفوذ وسلطة. بل تبدأ من مساءلة كل الأطراف عن الجرائم المرتكبة، دون انتقائية أو تبرير، ومن إعلاء صوت الضحايا، لا المتاجرين بالأمهم. العدالة ليست انتقاماً، بل ضرورة وجودية لإعادة ترميم مجتمع يتهاوى. وعلى المجتمع الدولي، والمنظمات الحقوقية، والحركات المدنية السودانية، أن ترفع من وتيرة الضغط من أجل وقف الانتهاكات، ومحاسبة مرتكبيها، والتمهيد لعملية سلام لا تقوم على المحاصصة، بل على مبادئ الحقيقة والعدالة والمصالحة الجذرية.